الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح قانون معجل مكرر

يرمي الى ترفيع مراقبي الضرائب والمحتسبين ومراقبي الجباية والمحاسبين من حملة شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال او المالية العامة والنظام الضريبي والمصنفون في الرتبة الاولى من الفئة الرابعة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية الى مراقبي ضرائب رئيسيين فئة ثالثة رتبة اولى في مديرية المالية العامة في وزارة المالية

مادة وحيدة: يرفع مراقب الضرائب والمحتسب ومراقب الجباية والمحاسب الحائز على شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال او المالية العامة والنظام الضريبي، قبل اصدار القانون الى وظيفة مراقب ضرائب رئيسي في مديرية المالية العامة في وزارة المالية اللبنانية على ان يخصص لكل من الموظفين المرفعين الراتب الجديد والدرجة الجديدة المقابلة لدرجته القديمة مع احتفاظه بحقه في القدم المؤهل للتدرج.

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لما كانت شهادة الدكتوراه تعتبر اعلى رتبة علمية وهي اعلى من شهادة الماجستير المطلوبة لوظيفة مراقب ضرائب رئيسي.

ولما كان بعض الموظفين يشغلون وظيفة مراقب ضرائب في مديرية المالية العامة وحائزون على شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال او المالية العامة والنظام الضريبي بأعلى رتبة علمية.

ولما كان القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام 2019) قد اوقف التوظيف في القطاع العام.

ولما كانت وزارة المالية تعاني من شغور في ملاكها، لا سيما في وظيفة مراقب ضرائب رئيسي.

ولما كان ترفيع مراقبو الضرائب المذكورين اعلاه ينعكس ايجاباً على حسن أداء الادارة الضريبية بما ينسجم مع الخطط الاصلاحية للحكومة وخاصة الاصلاحات الضريبية منها.

ولما كان بعض القوانين تجيز اشغال بعض الوظائف من قبل حملة الدكتوراه، منها المرسوم الاشتراعي رقم 82/150 (قانون القضاء العدلي) والقانون رقم 213 تاريخ 2012/3/30 القاضي بتعيين خريجي المعهد الفني التربوي في ملاك المديرية العامة للتعليم المهني والتقني – وزارة التربية والتعليم العالي بوظيفة استاذ تعليم فني بحيازة شهادة الاجازة الفنية التعليمية فقط، بحيث يعتبروا فئة ثالثة فني.

وللاستفادة من الخبرات العلمية لحاملي شهادة الدكتوراه وترجمتها ايجابا في مراكز الادارة الضريبية العليا.

ولما كان تعيين حملة الشهادات العليا من أصحاب الخبرة العملية ضمن الملاك له تأثير ايجابي على المالية العامة خاصة لجهة تحديث وتطوير الادارة الضريبية.

أتينا باقتراحنا هذا آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.